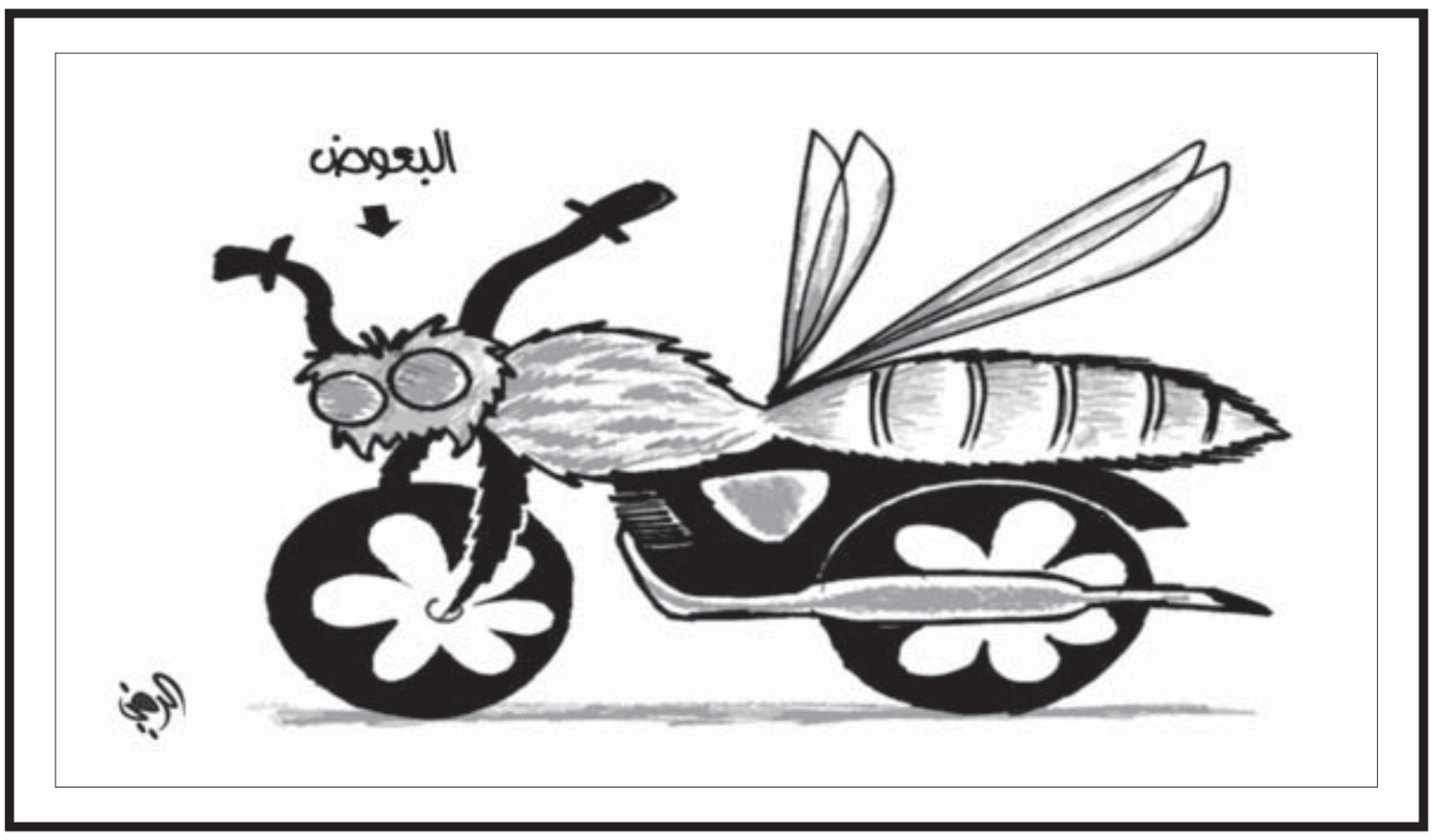

موظفو الخارجية والمطالب الفئوية

ناجي عبدالله الحرازي

"جاءت المبادرة الخليجية وجاءت معها حكومة الوفاق (الإنقاذ) التي كان من أوائل قراراتها النظر في تظلمات الموظفين وتصحيح أوضاع من اعتقدوا أو يعتقدون أن تعسفا لحق بهم خلال السنوات الماضية وبالفعل تابعنا أنباء تسويات وتحسين أوضاع موظفي العديد من الجهات الحكومية"

<،خلال الأعوام الماضية وحتى خلال الأيام الصعبة التي سبقت احتجاجات الساحات أوتخللتها،سمعنا وتابعنا أنباء احتجاجات قام بها عمال وموظفو هذه الجهة أو تلك،أو حتى اعتصامات نظمتها بعض النقابات هنا أو هناك للمطالبة بتسوية أوضاع أعضائها الوظيفية أو تحسين مرتباتهم.. بدءا من نقابة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات التي بدأت مطالبها منذ مايقرب من عقدين من الزمن ثم نقابة المعلمين ثم نقابة عمال النظافة وغيرها.

حتى جاءت المبادرة الخليجية وجاءت معها حكومة الوفاق (الإنقاذ) التي كان من أوائل قراراتها النظر في تظلمات الموظفين وتصحيح أوضاع من اعتقدوا أو يعتقدون أن تعسفا لحق بهم خلال السنوات الماضية وبالفعل تابعنا أنباء تسويات وتحسين أوضاع موظفي العديد من الجهات الحكومية بما فيهم عمال النظافة، و توقعنا جميعا أن تخف حدة الإضرابات أوالاعتصامات الفئوية أو التلويح بها، بحيث يعود الجميع إلى مقار عملهم ويركز العمال والموظفون - على اختلاف مواقعهم وامتيازاتهم ودرجاتهم الوظيفية - يركزون جهودهم على العمل لعلنا جميعا ننفض أتربة الفترة الماضية ونلقيها وراء ظهورنا، ونبدأ مرحلة جديدة يغلب عليها طابع القناعة والرضا التام ، وقد تخلصنا من مساوئ الوساطة والمحسوبية والاستثناءات.

لكن ما يلفت الإهتمام هو أن البعض مايزال يعتقد أن بإمكانه التظاهر أو الاعتصام أو الاستمرار في التظلم دون إتاحة الفرصة لعملية تصحيح الأوضاع التي بدأت في العديد من الجهات وتتواصل حتى كتابة هذه الأسطر.

والملفت أيضا أن أوضاع ما كنا نعتقد أنها دوائر أو جهات حكومية مثالية يشعر موظفوها بالرضا عن أحوالهم ، خاصة إذا ما قارنوها بأحوال غيرهم من موظفي الدولة ،ليست كذلك للأسف الشديد

فالمتتبع لما يدور داخل أروقة وزارة خارجيتنا الموقرة لاشك أنه سيفاجأ بأن هناك حالة من عدم الرضى والاستنفار الدائمين منذ بضعة أعوام ،كانت خفية لكنها برزت إلى الوجود مؤخرا !!

فقد تابعنا مؤخرا أن نقابة موظفي وزارة خارجيتنا الموقرة لوحت بالإضراب وباتخاذ "موقف حاسم" - حسب التعبير الوارد في آخر أخبار النقابة ، إذا تم التلاعب بمبالغ التأمين الصحي الخاصة بالدبلوماسيين العاملين في سفاراتنا بالخارج، أوتأخير صرف رواتبهم وعدم تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بتحسين مرتباتهم .

بالتأكيد من حق موظفي الخارجية مواصلة تظلمهم والمطالبة بتحسين أوضاعهم المالية ، حتى بعد تسوية أوضاع العديد منهم كما تابعنا عندما حصل العديد منهم على درجة سفير ومادونها - وفقا لاستحقاقهم ضمن التسويات الأخيرة .

لكن بالتأكيد لايمكن القول أن مرتبات العاملين في وزارة الخارجية هى الأقل بين نظرائهم في العالم على الإطلاق، أو أنها الأقل بين مرتبات موظفي الدولة في الداخل - كما ورد في الخبر المذكور آنفا .

فليس سرا أن مرتبات موظفي وزارة خارجيتنا أفضل بكثير من ما يحصل عليه نظراؤهم في العديد من الدول ، خاصة خلال سنوات عملهم في بعثاتنا الديبلوماسية والقنصلية في الخارج.

ولمن يريد التأكد يمكنه مراجعة محرك البحث غوغل أو سؤال الجهات المعنية بمرتبات العاملين في وزارات خارجية بعض الدول الشقيقة والصديقة.

أما القول بأن مرتباتهم هي الأقل بين موظفي الدولة في الداخل ، فمردود عليه أيضا بالتذكير بأنهم موظفو دولة أو قطاع عام ، وأنهم يخضعون لقوانين الخدمة وكادره المالي ، ولا يوجد مايبرر تمييزهم بزيادة مرتباتهم وهم في الداخل ، خاصة إذا تذكرنا الامتيازات التي يتمتعون بها منذ تكليفهم بالخدمة في الخارج وحتى عودتهم إلى أرض الوطن !!

كما لايمكن القول أن غياب أو تأخر تعيين سفراء جدد خلال الأشهر الماضية أدى إلى تدهور أوضاع معظم بعثاتنا الديبلوماسية والقنصلية في الخارج ، لأن ذلك سيعني أن القائمين بالأعمال في هذه البعثات - والعديد منهم بدرجة سفير - غير قادرين على أداء مهامهم في غياب السفير المعين .

صحيح أن هناك عدداً كبيراً من موظفي الخارجية بدرجة سفير وينتظرون تعيينهم في الخارج ،لكن هذا لايعني أن تعيين سفراء لليمن هذه الأيام وخلال هذه الفترة الحرجة (الإنتقالية) التي تمر بها البلاد يجب أن يكون من أولويات الحكومة ورئاسة الجمهورية .. خاصة إذا تذكرنا ما يتردد حول الجدل المتواصل بشأن المرشحين أو من يجب أن يكلفوا بهذه المهمة التي باتت في نظر البعض تشريفاً أو منحة لهذا أو ذاك لسبب أو لآخر بدلا من كونها تكليف للشخص المناسب الذي يمكنه أداء المهمة عن جدارة واستحقاق.

وإذا اتفقنا أن من حق الأخوة والأخوات في وزارة الخارجية في طرح مطالبهم ، فلابد أن نتفق في أنه ليس من الحكمة بمكان مقارنة أوضاعهم بأوضاع بقية موظفي الدولة والقول أن معاناتهم تفوق ما يشكو منه الجميع..

لأن ذلك سيعني إنكار حق بقية موظفي الدولة في التظلم والمطالبة بتحسين أوضاعهم وربما بمساواتهم بموظفي وزارة الخارجية.. خاصة زملاء الدراسة الذين تخرجوا في نفس العام، فالتحق بعضهم بالعمل في وزارة الخارجية وفتح الله عليهم ووصل بعضهم إلى درجة سفير ، فيما يعاني الكثير من زملائهم السابقين الذين قادتهم أقدارهم للعمل في دوائر حكومية مختلفة من سوء الحظ ويراوحون مكانهم.

بالتأكيد لكل عمل طبيعته واستحقاقاته ، لكن لايجب أن يشعر البعض منا أنهم أفضل من الآخرين.. لأن ذلك لو حدث فإن موجة التظلمات ستستمر إلى ما لانهاية ،ولن يهدأ لأحد بال..والعياذ بالله.

الأحزاب التي بدون سلاح ووظيفة محارب

عارف الدوش

"تسريبات عن الاستقواء بالسلاح والمال لفرض نموذج الحكم القادم والدولة القادمة بعيداً عن استحقاقات ثورة الشباب الشعبية السلمية التي نادى الشباب فيها بضرورة تغيير نظام الحكم وشكل الدولة لتجاوز المشكلات والتعقيدات والطغيان"

كرر الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني مستشار رئيس الجمهورية بصيغ مختلفة منذ فترة ليست قريبة عبارات ومقولات تتحدث عن " الأحزاب التي بدون سلاح" وحذر من مخطط لإعادة البلد إلى مربع العنف وقوى ترغب في غسل التاريخ بدماء المعارك التي تحضر لها والاحتيال على مسار الثورة .كما أن هناك أطرافاً مشاركة في الحوار الوطني بحسب الدكتور ياسين سعيد نعمان " تتعامل مع الحوار ونتائجه شور وقول " فإن أعجبتها نتائج الحوار قبلت بها وإن لم تعجبها رفضتها وانقلبت على الحوار مستقوية بالمال والسلاح وما ينطبق على التجمع اليمني للإصلاح والسلفيين ينطبق على الحوثيين كاتجاه مضاد.

وهناك تسريبات عن الاستقواء بالسلاح والمال لفرض نموذج الحكم القادم والدولة القادمة بعيداً عن استحقاقات ثورة الشباب الشعبية السلمية التي نادى الشباب فيها بضرورة تغيير نظام الحكم وشكل الدولة لتجاوز المشكلات والتعقيدات والطغيان وتركيز الثروة وفرض نموذج حكم واحد على كل اليمن بمساحاتها الواسعة وتنوعها المتعدد.ويجري الحديث عن ظهور تحالفات جديدة في الخارطة السياسية تهدف لتمرير مشاريع جديدة تتجاوز ما طرحته أهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية فمن حديث عن خضة تجري في أروقة المشترك تهدف إلى إحياء التحالف القديم الذي كان قائما قبل 97م وبالتحديد بين القوى التي قادت حرب صيف 94م وتناسي الحروب والدماء وتضحيات الشباب.

وهناك من يتحدث عن رفض جماعة الحوثيين" انصار الله" التحول إلى حزب سياسي يطرح برنامج سياسي محدد وواضح والتخلي عن السلاح برغم حديث الوزير الشاب في حكومة الوفاق الوطني حسن شرف الدين عن استعداد الحوثيين للتخلي عن السلاح لكن موضوع تحولهم إلى حزب ببرنامج سياسي هذا أمر تراه القوى السياسية كلها ضرورياً وملحاً بالإضافة إلى تخليهم عن السلاح وخاصة ما يقال أنه سلاح متوسط وثقيل وما نقرأه ونسمعه بشكل يومي عن شحنات السلاح التي تهرب إلى اليمن عبر الشريط الساحلي على البحر الأحمر في تهامة حتى المخا والمشهورة بالتهريب منذ أكثر من 30 عاما وأضيفت إليها سواحل البحر العربي يأتي في إطار الصراع المكشوف بين القوى المتصارعة في البلاد والتي لها امتدادات إقليمية.

ويتحدث مراقبون أن تجارة تهريب السلاح ليست جديدة ولكنها كانت تحت سيطرة مراكز القوى المتحالفة في الحكم قبل الثورة الشبابية السلمية وأن الأسلحة كانت تنقل إلى مطارات القوات الجوية والدفاع الجوي وللقيادات نسبة مقررة من تجارة السلاح ويقوم تجار السلاح بنظر الدولة وأجهزتها الرسمية ببيع السلاح إما في الداخل أوفي الجوار، وما يتم بحسب اللواء الدكتور رياض القرشي في مقابلة صحفية سابقة مع صفقات تجارة الأسلحة عبر الجو كان يتم مع صفقات تجارة الأسلحة وتهريبها عبر البحر حيث كانت البواخر تأتي محملة بالسلاح ويتم تقاسم النسب المحددة ثم تباع الأسلحة بهذه الطريقة.

وعندما انفرط تحالف مراكز القوى انكشف المستور لكنهم يتحدثون عن زيادة ملحوظة في تجارة السلاح وتهريبه إلى اليمن وقد كشف مسؤول تركي رفيع المستوى المستشار الأول لرئيس الوزراء التركي ورئيس لجنة الدبلوماسية التركية التابعة لرئاسة الوزراء أن تهريب الاسلحة الى اليمن يتم عبر مافيا دولية وبطريقة غير قانونية ومن قبل شركات ومصانع خاصة.

وهناك من يتوقع إن نشاط تجارة وتهريب السلاح إلى اليمن يتعلق بمعركة منتظرة سميت " بمعركة ما بعد الحوار الوطني" وما ينطبق على الحوثيين " انصار الله " ينطبق أيضا على الإصلاح والسلفيين باعتبار أن الطرفين مرشحان لمواجهات قادمة كصراع واستحقاق لابد أن يتم ليس في اليمن فحسب وإنما على صعيد المنطقة كلها.وقد ذكر تقرير بريطاني أن المال والسلاح قد يحددان مستقبل اليمن وهناك من يعيد الدعم الأميركي الغربي للثورات إلى الهدف العام الذي هو تمزيق المنطقة وإعادة رسم خارطتها السياسية والجغرافية بما يخدم المصالح الغربية عموماً ولا يشكل مصدر خطر على حامية المصالح الغربية في المنطقة " إسرائيل والدول الحليفة لأميركا والغرب.

والفوضى والاختلالات الأمنية مسيسه ومفتعلة وهناك أطراف داخلية وخارجية تمارس ضغوطها عبر الفوضى للحفاظ على مصالحها التي تكونت خلال العقود السابقة سواء في ما يتعلق بمراكز القوى التي استهدفتها الثورة الشبابية بالتغيير أوتلك التي تشعر بأن الخارطة السياسية في اليمن تتحول في غير صالحها وبما يخدم مصالح إقليمية تهددها وهناك خوف شديد بين اليمنيين أن تصبح اليمن ميدان ضرب النار بين الأطراف الإقليمية المتصارعة " الرياض وطهران " وتحول اليمن إلى عراق جديد جنوب شبه الجزيرة العربية.

المطلوب اصدار قانون السلاح الممركن في مجلس النواب منذ عقود سريعا والبدء بخطوات قوية وجادة باستعادة الدولة في المناطق التي كانت الدولة حاضرة فيها وتسودها حياة المدنية ولا أهمية للسلاح فيها كتعز وعدن وحضرموت والحديدة ثم الاستمرار بتقوية الدولة في مناطق " المحاربين القدماء والجدد" وهي مناطق معروفة جغرافيا بأن حياتها ورزقها يعتمد على السلاح والحروب ولا تعيش إلا بالسلاح ولا تتنفس إلا بارود ودخان السلاح وأخيراً : الرزق بالعمل وليس بتجارة وتهريب السلاح ووظيفة محارب والهنجمة والنخيط والتعالي والنظر الى الناس باحتقار وأن فلانا شيخ أبن شيخ وشيخ مشايخ وقبيلي مسلح محارب ولا وظيفة أوعمل له غير أنه محارب وسميخ رعديد وبالبندق والرشاش يسترزق ويأكل لقمة عيشه.

وجهة مطر

أحمد غراب

تطبيب الطب

هل الصحة: شيء عزيز نفقده عند دخول المستشفيات ؟

وهل الطبيب شخص دفعته الظروف إلى أن يضع السماعة الطبية في جيب المريض وليس على قلبه ؟

وهل المستشفى: مكان يتجمع فيه أطباء لكتابة فواتير روشتات يسددها المرضى ويبقون على مرضهم ؟

هل المستشفيات الخاصة:الطرف الأول في عقد شراكة تمثل الهيئة العامة للمسالخ الطرف الثاني فيه ؟

وهل الخطأ الطبي: ضريبة تدفعها لأنك مخلوق في بلد لامحاسبة فيه على الأخطاء طبية ؟

وهل السرير مقعد شيء غير متوفر في المستشفيات الحكومية ومتوفر في "خزيمة"؟!

وهل من الانسانية أن تصل المستشفى في حالة حرجة فيتم تحويلك إلى مستشفى آخر دون حتى النظر اليك ؟

وهل من المنطق أن يرفض الطبيب العلاج الذي أحضرته؛ لأنه ليس من الصيدلية التي تحت عيادته ؟

بحسب الاحصائيات فإن عدد اليمنيين الذين زاروا الأردن للعلاج خلال العام المنصرم تجاوزت 49 ألف زائر للعلاج.

في حين بلغ عدد اليمنيين الذين زاروا مصر للعلاج ما يزيد عن ثمانين ألف زائر للعلاج ؟

وهذا يعني بالحرف الواحد أن إجمالي ما ينفقه اليمنيون على السفر للعلاج يزيد عن 200مليون دولار سنويا.

ولك أن تضرب المائتي مليون دولار في عشرين سنة لتجد مبلغا يكفي لبناء مستوصف مجاني في كل شارع .

لكن لماذا يطفش اليمنيون من مستشفيات الداخل الى الخارج؟

مافيش أمان ولاثقة بالطب اليمني كل طبيب يجيب لك تشخيص وكل طبيب يصرف لك شوالة علاج وأول ما توصل الخارج تكتشف ان الفحوصات اللي معك كلها خاطئة.

غالبا ما يكعفوك بعلاجات لا تحتاجها.

قد يجد المريض نفسه سبورة أو فأر تجارب يتعلم به أطباء مبتدئون!

إذا استمر حال الهجرة المرضية على ماهو عليه لا استبعد أن تلجأ طائراتنا الى الاستعانة بالممرضات بدلا من المضيفات وعندها ستصبح الوجبة الكاملة التي تقدم للراكب عبارة عن «إبرة +مغذية» مع شاش دعاية معقم!

ولولا وجود المضيفات ما عرفت انك راكب فوق طائرة ولظننت أنك في قسم عظام وجرحى تابع لمستشفى يمني.

يقال انه بين كل ثلاث طائرات اثنتان للمرضى.

منظر المرضى في رحلات الذهاب أصبح مثل منظر النعوش العائدة في رحلات الإياب مشهداً مألوفاً في طائراتنا.

نعلم جيداً انه لدينا في اليمن اطباء بارعون لكن ينقص البلد استراتيجية صحية وإعلامية تعيد الثقة بين المرضى والطب اليمني

كما ينقصنا الاهتمام بالطبيب اليمني وعدم اهمال اطباء الباطنية كما هو حاصل واعتبار الطب مهنة انسانية بالدرجة الاولى وتفعيل قانون المحاسبة على الاخطاء الطبية وتشديد الرقابة على تهريب الأدوية.

وإيقاف الحركات التي انتشرت في مستشفياتنا ، يطلبون منك أدوية ما منها ولا عليها لكي يحصلوا على عمولة رخيصة من شركة ما ، ينقلوك من غرفة الى اخرى يطلبون اعادة الفحوصات والاشاعات مرة ثانية وثالثة ورابعة يحولوك المختبر لأنهم مشاركون فيه ومعاهم نسبة بل ان الفاتورة تظل ترتفع والمريض ميت وقد تتفاجأ بهم يطلبون منك مائتي الف ريال لأنهم وضعوا الاوكسجين على فم المرحوم املا في ان يعيش!!

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

"نسونة" الاقتصاد اليمني وأرجوحة الحوار الوطني الشامل

أ.د./محمد الميتمي

"في كل مَرّة تُحَرّر فيها امرأة ، يُحرّرٌ فيها رجل" (مارجريت ميبد)

تابعت باهتمام بالغ الحوار الذي أداره جمال بن عمر مع شخصيات يمنية نسوية الخميس الماضي في إحدى قاعات الحوار بالموفمبيك بشأن الدور الذي ينبغي ان تلعبه المرأة اليمنية في بناء الدولة اليمنية الجديدة .وقد عبرت كثير من المتحدثات عن مخاوفهن من مدى مصداقية الأحزاب السياسية وقادتها وكذا صناع القرار في منح المرأة حقوقا متساوية مع أخيها الرجل في بناء المستقبل المنشود.

إن تلك المخاوف ليست من دون سند وبلا معاناة تاريخية. فالمجتمع اليمني هو واحد من أكثر المجتمعات العربية تشددا في مواقفه تجاه حق المرأة في الحياة العامة ، وذلك ليس إلا انعكاسا لنمط الحياة التقليدي السائد والتحيز الثقافي المتكلس المناوئ للمرأة وبشكل أشد في محافظات شمال الشمال حيث القيم القبلية أكثر صلابة ورسوخا. فما زال كثير من القيادات التقليدية وشيوخ القبائل والأعيان وقيادات سياسية وبرلمانية واجتماعية ينظرون بانتقاص إلى المرأة ويتعاملون مع زوجاتهم كجوار ليس إلا وليس شريكات في الحياة ،بل أن البعض منهم يتجاوز كل الحدود بما في ذلك الحدود الدينية بحرمان بناته أو أخواته حقهن في الميراث ترجمة لتلك النظرة. . فأمثال هؤلاء الرجال محاربون أشداء من أجل مصالحهم وحقوقهم ، ولكن ما أن يظفروا بها حتى يكدسوا القوانين التي تسلب حرية المرأة.

على الرغم من الفرصة التاريخية الثمينة والنادرة التي يقدمها مؤتمر الحوار الوطني للمرأة اليمنية في سبيل نيل المزيد من حقوقها الطبيعية العامة ،فإنه وجب القول أن هذا المؤتمر كأرجوحة غير متوازنة تماما ليس بمقدوره نسف المسلمات الاجتماعية والثقافية الصلبة والراسخة الجذور دفعة واحدة ،لان المسألة هي أبعد وأعمق من مجرد الرغبة التي تعبر عنها النساء أو التصريحات التي يطلقها الرجال من ممثلي مؤتمر الحوار "كحلوى" سياسية ليس إلا. فالموانع الثقافية والاجتماعية وتلك المتخفية تحت " أقنعة دينية" هي من الحدة والصلابة ما تحتاج إلى مقاربة منهجية أعمق وأكثر بصيرة من مجرد النداءات والتوسلات لعالم الرجال في مؤتمر الحوار. ففي ظل تبعية المرأة اقتصادياً للرجال تظل الحقوق المرجوة ليس إلا منح وعطايا يقدمها الرجل للمرأة متي شاء ، تماما مثل حال تلك الدول الفقيرة التي تعيش على عطايا ومنح الدول الغنية وتقبل بشروطها بما فيها خسران السيادة الوطنية لتلك الدول "المتسولة" بالرغم ما تحفل به أدبيات الأمم المتحدة من وثائق وحقوق ومبادئ.

إن الحركة النسائية العالمية كثيرا ما نظرت إلى الاقتصاد باعتباره قطاعا يحتكر الرجل بعد القوة فيه ، على الرغم من إسهامها المعروف فيه سواء في قطاع الزراعة أو في الاقتصاد المنزلي. والمبدأ العام أن من يهيمن على الثروة أو يحتكر توليدها أو عوائدها هو من يملك مفاتيح القوة والسيطرة على ما عداه. إن الواقع الاجتماعي والسياسي اليمني غالبا ما يقصي أو ينتقص المرأة إما من المشاركة الاقتصادية الفعلية أو من الحصول على عوائد مشاركتها في النشاط الاقتصادي مدفوع الأجر ،وهو الأمر الذي يحرم أو يضعف مركز المرأة الاجتماعي والعائلي أمام رفيقها الرجل. ولم تكن هذه القضية يوما ما مجرد قضية محلية ، بل هي قضية عالمية عانت منها المرأة كثيرا وحققت انتصارات بالغة الأثر في كثير من بلدان العالم المتقدم ،بينما تظل المرأة اليمنية ترزح تحت ثقله بمرارة.

إن نصف الصورة عن الحياة والنشاط الاقتصادي في اليمن تبدو معتمة ، حيث تُغيَب الملايين من قوة العمل النسوية (لا تتعدى 8% من إجمالي قوة العمل) من صياغة العالم المادي الذي ننتمي إليه.وفي ذلك رمز قوي لموقف الرجل هنا من قضية حقوق المرأة. وإذا كان الخطاب السياسي السائد اليوم يتباهى بمواقفه المناصرة للمرأة فإن ذلك الخطاب لم يدخل حيز الفعل حتى الوقت الراهن ، باستثناء تلك " الهدايا " المتواضعة التي توزع على شكل مناصب سياسية للمرأة لتظهر أخلاق الرجال وكرمهم إزاءها.

إن ما نعنيه هنا بنسونة الاقتصاد اليمني هو إدخال المرأة إلى مجال الإنتاج والتوزيع والتبادل وعلى قدم المساواة ، بحيث يغدو الاقتصاد كبنية مادية ومعرفية وثقافية وإيديولوجية غير محصور على عنصر الرجل فقط. ذلك أن من ينتج الثروة ويتحكم بها هو من ينتج المعرفة والثقافة والايديولوجيا. وما دامت المرأة مقصية عن مجال الاقتصاد ولا تشكل شريكا أساسيا وفعالا كما الرجل في كل هذه المجالات ، فإن موقفها سيظل ضعيفا وتابعا على الدوام ،وسيظل المجتمع بذلك سقيما ومعاقا على الدوام أيضا. ولهذا فإن على المرأة اليمنية الممثلة في مؤتمر الحوار أن تبحث مع شقيقها الرجل في طبيعة الدور الاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه في المستقبل والسبل والآليات الممكنة للعب هذا الدور. " وحدها العواصف الثورية الجديدة امتلكت القوة الكافية لكنس كافة العقد والترسبات ضد النساء ، ووحده الشعب المكافح المنتج (وليس ذلك المستلقي على أريكة المقيل) هو القادر على تحقيق المساواة الكاملة والتحرر الناجز للمرأة ببنائه المجتمع الجديد" علقت ذات يوم الكساندرا كولونتاي أحد أبرز الحركة النسائية العالمية في مطلع القرن الماضي.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388